



المجلس القومي لحقوق الإنسان

اللقاء السادس : حلقة نقاشية حول

ضرورات وإمكانية استكمال التوقيع على الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق " الإنسان وإنهاء التحفظات علي بعض بنودها "

لقاء موسع متعدد الأطراف

القاهرة في الأحد والاثنين ١١ و ١٢ مايو ٢٠٢٥

ملخص النتائج والتوصيات الصادرة عن اللقاء

- 1 - إنشاء قاعدة بيانات مركزية دقيقة تُدار بتنسيق مشترك بين الجهات المعنية، بهدف توحيد إحصائيات الأجانب في مصر
 - 2 - إنشاء كيان وطني مستقل يُنظم بموجب قانون، يتولى الإشراف الكامل على ملف اللاجئين وشؤونهم، ويكفل - تيسير تمتعهم بحقوقهم
 - 3 - إنشاء هيئة وطنية مستقلة تُنظم بقانون، تُعنى بشؤون اللاجئين في مصر، وتُنسق مع الجهات الوطنية والدولية لضمان توفير الحماية والخدمات القانونية والإنسانية اللازمة
 - 4 - ضرورة مراجعة حالات سحب صفة اللاجئ في مشروع القانون الجديد لضمان توافقها مع المعايير الدولية
 - 5 - زيادة التمويل والدعم الفني للدولة المصرية من قبل المجتمع الدولي، بوصفها إحدى أكبر الدول المضيفة للاجئين، مع التوسع في تدريب العاملين بالشرطة والنيابات وتوفير مترجمين ومحامين
- تعديل المادة 126 من قانون العقوبات المصري لتتسق مع التعريف الوارد في المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب



المجلس القومي لحقوق الإنسان

- 6 - بتكثيف برامج تدريب وتأهيل العاملين في أقسام الشرطة، لضمان تعامل يتسم بالاحترام والمعرفة بطبيعة وضع اللاجئين، ودعم النفاذ إلى العدالة عبر توفير الحماية القانونية وتعيين محامين عند الحاجة
- 7 - المصادقة على البروتوكولات الاختيارية الملحقه بالاتفاقيات الدولية، دعمًا لآليات الوقاية والرقابة والشفافية
- 8 - إلغاء قانون الكيانات الإرهابية وبعض القوانين المستحدثة ذات الصياغات الفضفاضة، وإعادة النظر في الصياغات القانونية لضمان تحديد الجرائم بدق
- 9 - تطوير برنامج تدريبي موحد للعاملين في جهات إنفاذ القانون لتعزيز فهمهم للفئات المستضعفة وتصنيفها القانوني
- تجريم حالات الاختفاء القسري بشكل صريح في التشريع المصري وفقًا للمعايير الدولية
- 10 - إعادة تنظيم أحكام الحبس الاحتياطي بما يحد من إساءة استخدامه، ويكفل إحترام مبدأ قرينة البراءة
- 11 - تعديل قانون الإجراءات الجنائية بما يجعله أكثر مواءمة لمبادئ حقوق الإنسان
- 12 - إطلاق حوار جاد ومنهجي بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والحكومة المصرية بشأن الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية منع التعذيب ، وتبني خطة وطنية لمنع التعذيب
- 13 - ضرورة ضم أصحاب المصلحة خلال مناقشة مشروعات القوانين أو تطويرها
- 14 - تعديل التشريعات التي تحول دون مشاركة المرأة وتحد من حقها في المساواة
- 15 - تجريم مرتكبي العنف ضد المرأة ووضع قانون موحد لتجريم العنف ضد المرأة بكافة أشكاله ، وضم إسهامات المجتمع المدني في هذا الإطار من مقترحات وتعديلات للقوانين
- 16 - العمل على مراجعة التحفظات على إتفاقية السيداو، ودراسة إمكانية استبدالها بإعلانات تفسيرية وفقًا لاتفاقية فيينا 1969، وبما يضمن إحترام الشريعة الإسلامية دون الإخلال بالمبادئ الدولية للمساواة وعدم التمييز



المجلس القومي لحقوق الإنسان

- 17 - تفعيل التوصيات الصادرة عن الحوار الوطني، وعلى رأسها إنشاء مفوضية مناهضة التمييز، كآلية وطنية مستقلة تختص برصد وضمان تكافؤ الفرص وتعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية
- 18 - إطلاق برامج تدريب وتنقيف موجهة لرجال الدين في الأزهر الشريف حول مضامين الاتفاقيات الدولية، لتعزيز الفهم المشترك وبناء خطاب ديني داعم لحقوق المرأة في إطار الشريعة
- 19 - اعتماد نهج التقاضي الاستراتيجي كأداة لتعزيز الامتثال للاتفاقيات الدولية، والدفع نحو تطوير تشريعات وطنية تتسق مع المعايير الحقوقية العالمية
- 20 - مراجعة قانون الأحوال الشخصية بشكل يضمن المساواة بين الجنسين ويعكس مدنية الدولة، مع إلغاء المفاهيم التمييزية القائمة على قوامة الرجل
- 21 - تجريم زواج الأطفال بنص قانوني صريح، واعتباره أحد أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي
- 22 - تعزيز الشفافية والوضوح في تعريف صفة اللاجئ في مشروع قانون اللجوء الجديد، بما يتفق مع المعايير الدولية ويمنع التوسع في سحب هذه الصفة دون ضمانات قانونية كافية
- 23 - تفعيل آليات الرقابة على أداء الجهات التنفيذية في تطبيق القوانين الخاصة بحقوق المرأة، وبناء قدرات العاملين بها، خاصة في قطاعات العدالة والأمن
- 24 - مطالبة الحكومة بإعداد آلية وطنية لرصد وقياس أثر تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة، وضمان مشاركة المجلس القومي لحقوق الإنسان في هذا المسار
- 25 - إطلاق حوار مجتمعي مؤسسي مع الدولة حول إعادة النظر في فلسفة عقوبة الإعدام، بما يتماشى مع المعايير الدولية وخصوصية السياق الوطني
- 26 - تشكيل لجنة وطنية متعددة التخصصات لدراسة تقليص عدد الجرائم المعاقب عليها بالإعدام، وضمان تطبيق العقوبة في أضيق نطاق ممكن، مع التوسع في العقوبات البديلة
- 27 - تعزيز الشفافية وتوفير بيانات دورية رسمية حول تنفيذ أحكام الإعدام، تماشيًا مع ملاحظات وتوصيات لجنة مناهضة التعذيب ولجان الأمم المتحدة



المجلس القومي لحقوق الإنسان

28 - تكثيف جهود المجلس القومي لحقوق الإنسان لنشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال برامج تعليمية

وإعلامية تستهدف مختلف فئات المجتمع، وخاصة الشباب وصنّاع القرار

29 - مراجعة التشريعات المتعلقة بالحقوق والحريات في ظل إلغاء حالة الطوارئ، لضمان مواءمتها مع

الدستور والاتفاقيات الدولية